





المدرسة التي نريدها  
لأجيال المستقبل

*L'école que nous souhaitons  
pour les générations futures*







# الفهرس

11 .....تقديم

الأمازيغية في المنظومة المغربية بين الواقع والافاق المستقبلية

13 ..... د. محمد عليوش

53 ..... ملحق

مقترحات بشأن الهندسة اللغوية في التعليم المغربي د. محمد

55 ..... بسطام

بيان الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية بخصوص التقرير

61 ..... الأخير للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي ..







## تقديم

يعتبر هذا الكتاب الإصدار الثاني لمجموعة الدكاء الجماعي الامازيغي المعروفة ب AIT-think أي Amazigh Intelligent think tank بعد الإصدار الأول لنفس المجموعة والذي تناول المشروع المجتمعي للحركة الامازيغية. وهي مؤسسة علمية اسستها الفيدرالية الوطنية للجمعيات الامازيغية بالمغرب من اجل ان تكون قوة تأثيرية واقتراحية باستثمار الدكاء الجماعي الامازيغي بتنوعاته في خدمة القضايا الوطنية.

في هذا الكتاب ستجدون مجموعة من الدراسات التي تم عرضها ومناقشتها في اليوم الدراسي الذي نظمته المجموعة يوم 23 ماي 2015 بمدينة مراكش والذي كان خاصا حول معضلة التعليم بالمغرب في لقاء كان تحت شعار «أي مدرسة نريدها لأجيال المستقبل». وبالفرنسية «L'école que nous souhaitons pour les générations future»

بعد الازمة او الصدمة التي عرفتها المنظومة التعليمية بالمغرب منذ الاستقلال الى اليوم وبعد عدة مخططات على مستوى الوطن لأنقاد هذه المنظومة، مرورا من المخططات التي انتجتها مختلف المجالس العلمية التي تم انشاءها على رأس كل عشرة سنوات الى المخططات الاستيعابية التي انتجتها وزارة التربية الوطنية، وبعد التحولات الاجتماعية والثقافية التي عرفها المغرب في السنوات الأخيرة مع ظهور الحركة الثقافية الامازيغية، ارتأت مجموعة الدكاء الجماعي الامازيغي أنه لا يكفي المشاهدة من بعيد وانتقاد القرارات المتخذة من الأعلى خصوصا فيما يخص ميدان كالتعليم الذي يعتبر أساس نهضة أو انحطاط الأمم.

وفي هذا الإطار، تم استدعاء مجموعة من الباحثين والمتخصصين في مجال التعليم في جميع اسلاكه والدين لهم أيضا إنجازات ودراسات في مجال الثقافة الامازيغية وقدموا تشخيصات دقيقة وحلولا جذرية تمت مناقشتها من طرف الحضور المتنوع الذي تشكل من المختصين في ميدان التعليم الى المدرسين الى المهتمين.

ستجدون في هذا الكتاب مجمل الأبحاث التي قدمت مع شريط فيديو ملخص للقاء، مساهمة من مجموعة الدكاء الجماعي الامازيغي في البناء الجاد كقوة اقتراحية حية في المجتمع المغربي.

الفيدرالية الوطنية للجمعيات الامازيغية بالمغرب

11 أكتوبر 2015

# الأمازيغية في المنظومة المغربية بين الواقع والافاق المستقبلية.

د. محمد عليوش

## على سبيل التقديم:

إن الاهتمام بالأمازيغية بشكل عام لم يكن وليد الصدفة ولا جاءت به الأقدار كما يدعي البعض، بل كان نتيجة مجهودات جبارة لأفراد ومؤسسات ومنظمات وكذلك شخصيات وجماعات... وضعت بصماتها في التاريخ حيث ناضلت بشكل سري وعلني من أجل أن تجعل من الأمازيغية لغة وثقافة مطلباً ملحا وجوهريا. هذا كله ما جعلنا نلاحظ تنامي للوعي باللغة والثقافة الأمازيغيتين في العقود الأخيرة من القرن العشرين، حيث كانت مسألة إدماجهما في النظام التعليمي بالمغرب، مطلباً ملحا منذ أواخر الستينات من القرن الماضي، كما تؤكد على ذلك معظم القوانين الأساسية للجمعيات الأمازيغية، وكذا المواثيق والبيانات التي أصدرتها هذه الجمعيات (ميثاق أكادير، 1991؛ البيان من أجل الاعتراف الرسمي بأمازيغية المغرب، 2000). وينبع هذا المطلب من مرجعيات ثقافية وقانونية وتاريخية وتنموية، إضافة إلى مرجعيات ومنطلقات تربوية وعلمية يبنى عليها تكوين مواطن مغرب الغد. وانطلاقاً من هذه الدوافع والمبررات المصاحبة لها، قامت شرائح متنوعة من المجتمع المدني من جمعيات وفاعلين وباحثين ومبدعين ومفكرين، بالمطالبة بالاعتراف الرسمي بالثقافة واللغة الأمازيغيتين. هذا على مستوى المجتمع المدني. أما على مستوى الدولة، فقد شكل خطاب الملك الراحل الحسن الثاني بتاريخ 20 غشت 1994، اعترافاً صريحاً ومشروعياً للغة الأمازيغية. ليأتي بعد ذلك التصريح الحكومي الذي أدلى به الوزير الأول أمام البرلمان لسنة 1998، ليؤكد على أهمية البعد الأمازيغي

الهوية الوطنية؛ ثم جاء دور الميثاق الوطني للتربية والتكوين (1) سنة 1999 ليقر «الانفتاح على الأمازيغية». وأخيرا جاء الملك محمد السادس بسياسة لغوية وثقافية جديدة تتجلى في خطابي 30 يوليوز و17 أكتوبر 2001؛ وهي بمثابة الاعتراف الرسمي بالثقافة الأمازيغية. وتوج هذا الاعتراف بتأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الذي يمكن اعتباره إجراء حاسما في تنفيذ وأجراء هذه السياسة، حيث أسندت له في المادة الثالثة من الظهير المحدث والمنظم لهذه المؤسسة مهمة إعداد متطلبات ومستلزمات تدريس الأمازيغية.

كما أن قرار إدماج تدريس اللغة الأمازيغية في المسار الدراسي بالمغرب يندرج في إطار مواكبة التطورات والإصلاحات التي يعرفها المغرب في مختلف المجالات والقطاعات، في أفق تحقيق مجتمع ديمقراطي حديث يركز على بناء الهوية المغربية بناء صحيحا ومتينا بهدف تقوية الشخصية المغربية ورموزها اللغوية والثقافية والحضارية. فما هي إذن مختلف الأسس والمرجعيات والمبررات التي تجعل من تدريس الأمازيغية ضمن المنظومة التربوية المغربية يكتسي المشروعية والموضوعية؟ وما هي المنطلقات السياسية والمؤسسية و البيداغوجية المنظمة والمؤطرة لهذه التجربة الفريدة والتي انخرط فيها المغرب؟

## أولا: لماذا تدريس الأمازيغية؟

لقد عملت من خلال هذا الفصل ، الذي سأنتطرق من خلاله للمرجعيات والأسس والمنطلقات الرئيسية المؤطرة لتدريس الأمازيغية، على بلورة رؤية متكاملة للسياق العام الذي أطر عملية إدماج الأمازيغية في المنظومة التربوية المغربية. هذه العملية التي تدخل ضمن برنامج شمولي واضح المعالم، يجعل منها مشروعا واقعا يلتزم طريقه إلى الترسخ داخل الوسط التربوي المغربي. وهكذا فإن قرار تدريس الأمازيغية مبني على أسس واقعية تنطلق

1 اللجنة الخاصة لإعداد الميثاق الوطني للتربية والتكوين، 1999

من نظرة شاملة لمكونات المجتمع المغربي المتميز بتعددته اللغوية والثقافية والمنصهر مع الثقافات المجاورة والعالمية في إطار من الانفتاح والتسامح. وانطلاقا من فلسفة هذه المرجعيات والمنطلقات، والتي حددت الإطار العام لتدريس الأمازيغية، فإن أجراً هذه العملية تطلب من الجهات المعنية بالأمر وضع توجهات ومقاصد عامة لتسهيل تنفيذ هذه العملية داخل المدرسة المغربية وبشكل ملموس و ممارس على أرض الواقع، وليس أن يبقى حبرا على ورق كما هو الحال إلى يومنا هذا ؛ حيث تمت صياغة منهاج يشرح الغايات والمبادئ والاختيارات والتوجهات العامة وفق ما ينص عليه الميثاق الوطني للتربية والتكوين، والكتاب الأبيض لمراجعة المناهج والبرامج الدراسية، إضافة إلى إعداد ترسانة من الكتب والمقررات الدراسية والحوامل والمعينات الديدانكتيكية. لكن ثمة مؤسسات ومدارس لم تلجها الأمازيغية بعد وأخرى تتعامل معها كلغة أجنبية يجب محاربتها...فإلى متى تواجه الأمازيغية كل هذه العراقيل والخروقات المعادية والتي تمارس ضدها وداخل بيتها؟

## 1. المرجعيات والأسس الرئيسية لتدريس اللغة الأمازيغية:

### 1.1 المرجعية التاريخية والحضارية:

تعتبر المعطيات التاريخية والحضارية التي تزخر بها الأمازيغية في شمال إفريقيا أو في ما يسمى ب « تمازغا» من أهم الدعائم التي تؤكد مشروعية وضرورة تدريس الأمازيغية، نظرا لما يحمله الأمازيغ من عراقة تاريخية في المنطقة الشمالية من القارة الأفريقية لدى المؤرخين؛ و استنادا إلى مجموعة من المصادر التاريخية نستجلي أن أقدم ما كتب حول الأمازيغ ؛ إنسانا وحضارة، يرجع إلى ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد، وهي كتابات وجدت عند قدماء المصريين، وقد كان يطلق على الأمازيغ عبر المراحل التاريخية المختلفة شتى الأسماء مثل: الليبيون، النوميديون، الجيتوليون، المور، البربر، الأمازيغ وغير ذلك. وقد

عاصر الأمازيغ كما نقرأ في الموسوعة العامة (ويكيبيديا) وغيرها من المؤلفات، أعظم الإمبراطوريات القديمة، التي كان لها في ذلك الزمان شأن كبير، فتفاعلوا معها ثقافيا وعسكريا وتعتبر قرطاج نموذجا للتفاعل بين الأمازيغ والفينيقيين، وتعتبر قورينا نموذجا للتفاعل بين الأمازيغ والأغريق القدماء. ومثلما تفاعلوا مع الأغريق والفينيقيين تفاعلوا مع الرومان، حتى أن قرطاج الرومانية كانت أقوى مدينة بعد روما عاصمة الرومان، فنبع الأمازيغ في جامعتها ونذكر منهم القديس أوغسطين، وترتوليان وأبوليوس.<sup>(2)</sup> ونجد كذلك أن ابن خلدون قد أثبت المسألة التاريخية للأمازيغية في كتابه «العبر» حيث قال: «فقد تعاقبت الممالك الأمازيغية في المغرب قبل الاحتلال الروماني وأثناءه ثم بعده الممالك الأمازيغية الإسلامية، تاركة في مختلف الحقب التاريخية بصماتها واضحة على أرضه ومجاله ومظهره العام، كما تشهد بذلك المآثر التاريخية العديدة التي خلفتها الأجيال المتعاقبة.»<sup>(3)</sup>

كما تتميز الأمازيغية لغة وثقافة بمجموعة من الخصائص التاريخية والجغرافية؛ فمن الناحية التاريخية «توجد الأمازيغية على أرض المغرب منذ ما لا يقل عن 5000 سنة، وتشهد على هذا الوثائق التاريخية والأركيولوجية على الخصوص. أما على المستوى الجغرافي، فالأمازيغية تنتشر عبر مساحة لا تقل عن 5 ملايين كلم مربع، فهي توجد في مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا وجزر كناريا ومالي والنيجر وبوركينا فاسو، إضافة إلى الجاليات الأمازيغية المتواجدة بالمهجر والمنتشرة في أوروبا الغربية، ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن أهم مجموعة أمازيغية توجد بالمغرب»<sup>(4)</sup>.

2 «تقريب الحقيقة الأمازيغية» التجاني بولعوالي في موقعه : [www.tijaniboulaouali.nl](http://www.tijaniboulaouali.nl)

3 «تدريس اللغة الأمازيغية في المدرسة المغربية : الحصيلة والأفاق» محمد بن يوسف والحسن اولحوس؛ بحث مقدم أمام لجنة الامتحان لمركز التوجيه والتخطيط التربوي لنيل دبلوم مستشار في التوجيه التربوي، يونيو 2007، الرباط

4 - أحمد بوكوس: الأمازيغية والسياسة اللغوية والثقافية بالمغرب، منشورات مركز طارق بن زياد، الطبعة الأولى، نونبر 2003، الرباط.

أما من حيث الموقع الجغرافي الذي يوجد فيه المغرب، فقد تمكن بحكم قربه الجغرافي من أوروبا وتمركزه في شمال القارة الأفريقية أن يصبح بوابة لهذه الأخيرة ، وأن يلعب دورا حاسما وتاريخي في التواصل الكبير بين مختلف الثقافات والحضارات التي عرفها العالم برتمته ؛ و من هنا يمكن القول بأن المجتمعات المغاربية بشكل عام والمغربي بشكل خاص عبر مر الأزمنة، عاشت في إطار تداخل مجموعة من الثقافات والحضارات والأديان حيث التواجد الفعلي للأديان السماوية الثلاث (اليهودية والمسيحية والإسلام)، إضافة إلى تواجد العديد من الثقافات واللغات الحاملة لها (الأمازيغية والعربية و العبرية والفرنسية والإسبانية...). إذن فأصالة الأمازيغ على أرض شمال إفريقيا (تمازغا) حقيقة تاريخية ثابتة.

ولأن المغرب، حسب منظور السوسيولوجي بول باسكون، هو «مجتمع مركب، يشكل فسيفساء تتعايش وفق نظام من التوازن، لا يجعله يكون سوى ذاته كشخصية مجتمعية أصيلة، قادرة على إثبات هذه الذات المجتمعية، بشكل يؤهلها لتكون نموذجا أصيلا يفرض نفسه بين مختلف النماذج الثقافية والحضارية التي عرفتھا صيرورة الإنسانية»<sup>(5)</sup>. فإنه يبقى ذلك المجتمع العريق والمتعدد الذي استطاع الصمود عبر التاريخ رغم الأطماع الأجنبية من الشرق ومن الغرب... واستطاع الأمازيغ ضمن كل هذه المعطيات أن يشكلون نسقا حضاريا وثقافيا متميزا ، كما أن الحضور الفعلي للغة الأمازيغية كحامل للثقافة والحضارة الأمازيغيتين، ما يزال مستمرا على الرغم من « مختلف أشكال الثقافات التي عرفها المجتمع المغربي عبر تاريخه الذي يتجاوز الثلاثة والثلاثين قرنا»<sup>(6)</sup>.

5 رقية أغيعه، «تدريس الأمازيغية بالمدرسة المغربية بين توجهات الميثاق الوطني للتربية والتكوين وسبل تفعيل داخل الأقسام الدراسية» مجلة عالم التربية، العدد 2004/14 الطبعة الثانية مزبدة ومعدلة، ص 262  
6 الدكتور محمد شفيق، «لمحة عن ثلاثة وثلاثين قرنا من تاريخ الأمازيغيين»، دار الكلام، 1989، ص 61.

## 2.1. المرجعية الثقافية والهوياتية:

يعتبر سؤال الهوية ومرجعيتها الثقافية من بين الأسس التي تعتمد عليها الأمازيغية كحضارة إنسانية حاولت بلورة وجودها عبر التاريخ بشكل شمولي ، حيث استطاعت فعلا أن تؤسس لهوية متميزة ومبنية على اللغة والثقافة كعناصر متجانسة تتفاعل ضمنها كل الشعوب القاطنة بتمازغا... ؛ وتعتبر اللغة الأمازيغية لغة حامية تنتمي إلى فرع الحامية-السامية المنحدرة من الفصيطة اللغوية الأفريقية-الآسيوية. ويتم تداولها على شكل لهجات وسط مجموعات بشرية موزعة على جميع مناطق «تمازغا» التي كانت تشكل الامتداد الجغرافي للإنسان الأمازيغي بشمال إفريقيا من جزر الكناري (Tigzirin) بالمحيط الأطلسي إلى منطقة «سيوا غرب مصر) أو ميزران Mmizran بالأمازيغية نسبة إلى الأهرام) ، ومن البحر الأبيض المتوسط إلى تخوم النيجر . وتضم منطقة تمازغا مجموعة من الدول وهي : المغرب، الجزائر، تونس ، ليبيا ، موريتانيا ، مصر، بوركينافاسو، تشاد ، النيجر ثم مالي. وهناك من يضيف كذلك السينغال (SENEGAL =itsen wungaln ) والسودان. (7) ومما يجعل من الأمازيغية عنصرا أساسيا في هيكله الهوية الأمازيغية هو تاريخيتها واعتبارها لغة مستقلة بذاتها على المستوى الدلالي والبنوي.

وتكتسي الأمازيغية بالنسبة للأمازيغ دلالات رمزية مهمة، إذ أن « اللغة والثقافة الأمازيغيتين تعتبر ذلك الإطار المرجعي للأمازيغيين الذي يقولب ذاكرتهم الجماعية ويصوغ هويتهم الثقافية ويؤسس شخصيتهم الثقافية وخصوصيتهم بالنسبة للآخر. وهي كذلك وعاء للمخيلة الإبداعية الجماعية كما تشكل أداة لتصريف رصيدها المعرفي»(8)

7 «نحو سوسولوجية أمازيغية-مقاربة أولية-» امحمد غلبوش ، جريدة تاويزا العدد 91 .

8 أحمد بوكوس، نفس المرجع.

وإذا كان الإصلاح الشامل لنظامنا التعليمي الراهن، يستمد مشروعيته من ضرورة إعادة الاعتبار لثقافة المغرب وتاريخه العريق وشخصيته الأصيلة، فإن هذا الاعتبار ذاته، هو الذي جعل اللغة الأمازيغية تحتل مكانة متميزة في النسيج الثقافي المغربي في الآونة الأخيرة.

وحيث أن اللغة الأمازيغية تعتبر وسيلة لدى الإنسان المغربي للتعبير عن مشاعره، وعاملا مهما في تنظيم سلوكه وتنسيق تصرفاته، وكونها أداة للفكر والتفكير، ووسيلة لنقل المعرفة وتداولها بين أفراد المجتمع المغربي عبر الأجيال المتعاقبة، فإن ذلك يعني أن هذه اللغة قادرة على كل أنواع التعبير، إنسانية كانت أو فنية أو اقتصادية أو اجتماعية أو علمية؛ مما يؤهلها لتكون قادرة على الوفاء بمتطلبات الحاضر والمستقبل، كما وفّت بمتطلبات الماضي (9).

وكونها لغة قابلة للنمو والتطور، فإن ذلك يعني أن لها نظاما اشتقاقيا، يتمتع بمرونة كبيرة، يساعد على الاشتقاق والنحو والتركيب، الأمر الذي يسمح بتنمية رصيدها المعجمي والدلالي؛ علاوة على أنها تشكل خزاناً لتراث الإنسان المغربي الثقافي والحضاري. ومن ثمة، وجبت العناية بها، عن طريق الاعتراف بها على المستوى الرسمي وتدريبها بكافة أسلاك التعليم، وترويجها بمنظومة وسائل الإعلام، واتخاذ كل الإجراءات والتدابير الضرورية من أجل تنميتها وتطويرها، وإغنائها بالبحث العلمي (10).

### 3.1. المرجعية القانونية:

#### **- دوليا :**

إن مختلف المواثيق والقوانين الدولية التي التزمت بها أغلب دول العالم بما

9 رقية أغيمة، مرجع سابق، ص 264

10 جامع جغامبي: تدريس الأمازيغية، مطلب حضاري لمغرب اليوم، السلسلة التربوية، مطبعة شروق، أكادير، المغرب، 2002، ص 41، 42، 43

فيها المغرب وخاصة بعد تشكيل هيئة الأمم المتحدة وصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بتاريخ 10 دجنبر 1948 ، تؤكد وبشكل صريح أن الحقوق اللغوية والثقافية للأفراد وللشعوب هي من بين الأمور القانونية التي يجب مراعاتها في بناء مجتمعات ديمقراطية وحادثة تعترف بالتعدد وبحق الاختلاف وبحق التربية للجميع وهكذا نجد أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص<sup>(11)</sup>، في مادته السادسة والعشرون على أن: «لكل شخص الحق في التعليم، وينبغي أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم الأولي إلزاميا، وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني...؛ يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملا، وإلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية...»؛

كما ينص ذات الإعلان، في المادة السابعة والعشرون، على أن «لكل فرد الحق في أن يشترك اشتراكا حرا في حياة المجتمع الثقافية وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه». أما الوثيقة النهائية للإعلان العالمي حول «التربية للجميع»<sup>(12)</sup>، والتي تكتسي «أهمية بالغة في الاسترشاد بها للمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة والملائمة لأزمة النظام التعليمي المغربي»<sup>(13)</sup>. فهي تنطلق أساسا من المبدأ الرئيسي الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن «لكل شخص حق التعليم»، ومن بين الأهداف التي أنشئت من أجلها هو «تأمين حاجات التعلم الأساسية»<sup>(14)</sup> لجميع الأشخاص

11 اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة 217 ألف (د-3) المؤرخ في 10 دجنبر 1948

12 هذه الوثيقة صادرة عن المؤتمر العالمي حول «التربية للجميع» المنعقد في جومتين بالتايلاند ما بين 5 و9 مارس 1990، وقامت بإعدادها الأمانة التنفيذية للهيئة العليا المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والبنك الدولي.

13 محمد حنداين، إدماج الأمازيغية في النظام التربوي الأمازيغي (ملاحظات أولية)، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى: 2003، ص42.

14 المؤتمر العالمي حول «التربية للجميع»: تأمين حاجات التعلم الأساسية، رؤية التسعينات. الطبعة الأولى، يوليو 1990. نيويورك. ص139. نقلا عن محمد بن يوسف والحسن اولحوس المرجع السابق.

صغاراً كانوا أم كباراً. «وتشمل هذه الحاجات كلا من وسائل التعلم الأساسية (القراءة والكتابة والتعبير الشفهي، الحساب وحل المشكلات) والمضامين الأساسية للتعلم (كالمعرفة والمهارات والقيم والاتجاهات)»<sup>(15)</sup>. وتشير ذات الوثيقة أيضاً إلى أن «تلبية هذه الحاجات تؤهل الأفراد في أي مجتمع، كما تحملهم المسؤولية لاحترام تراثهم الثقافي واللغوي والروحي المشترك والبناء عليه...» وأن يكونوا متسامحين حيال النظم الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تختلف عن نظمهم...»<sup>(16)</sup>.

وتضيف أيضاً أن هناك هدف آخر لتنمية التربية لا يقل أهمية عن الأهداف الأخرى، وهو الهدف المتمثل في «نقل القيم الثقافية والأخلاقية المشتركة وإثرائها. فتلك القيم هي التي تكسب الفرد والمجتمع ذاتيهما وقيمتها»<sup>(17)</sup>.

وفيما يخص التعدد اللغوي، فإن هذه الوثيقة تعتبر أن «التعلم يبدأ منذ الولادة. وهذا يستدعي الرعاية المبكرة للطفولة وتوفير التربية الأولية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال ترتيبات تضمن مشاركة الأسر والمجتمعات المحلية والبرامج المؤسسية حسب الاقتضاء». «... ولذلك ينبغي تعميم التعليم الابتدائي وضمان تلبية حاجات التعلم الأساسية لكل الأطفال ومراعاة ثقافة المجتمع المحلي واحتياجاته والإمكانات التي يوفرها...». «... كما أن تعلم القراءة والكتابة باللغة الأصلية يعزز الذاتية الثقافية والوعي بقيمة التراث الثقافي»<sup>(18)</sup>.

ويقر المبدأ السابع من إعلان حقوق الطفل<sup>(19)</sup> على أن «للطفل الحق في تلقي التعليم، الذي يجب أن يكون مجانياً وإلزامياً، في مراحله الابتدائية على الأقل،

15 نفس المصدر السابق، ص 139

16 نفس المصدر السابق، ص 139

17 نفس المصدر السابق، ص 139

18 نفس المصدر السابق، ص 139

19 اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة 1386 (د-14) المؤرخ في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1959

وأن يستهدف رفع ثقافة الطفل العامة وتمكينه، علي أساس تكافؤ الفرص، من تنمية ملكاته وحصانته وشعوره بالمسؤولية الأدبية والاجتماعية، ومن أن يصبح عضوا مفيدا في المجتمع. ويجب أن تكون مصلحة الطفل العليا هي المبدأ الذي يسترشد به المسؤولون عن تعليمه وتوجيهه».

وفي المادة الثالثة عشرة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (20) تقرر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم. وهي متفقة على وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهي متفقة كذلك على وجوب استهداف التربية والتعليم تمكين كل شخص من الإسهام بدور نافع في مجتمع حر، وتوثيق أو اصر التفاهم والتسامح والصدقة بين جميع الأمم ومختلف الفئات السكانية أو الإثنية أو الدينية. وقد أوصت من جهتها لجنة مكافحة كافة أشكال التمييز العرقي التابعة للأمم المتحدة، المنعقدة بجنيف ما بين 7 و 21 مارس 2003، بعد دراسة التقرير المقدم من طرف الحكومة المغربية، الدولة المغربية بالقيام بالتدابير اللازمة في سبيل تمكين اللغة والثقافة الأمازيغيتين من تبوء مكانة مهمة ضمن الفضاء العمومي وتمكين الأمازيغ من ممارسة حقوقهم في ثقافتهم واستعمال لغتهم الأم والحفاظ على هويتهم وتطويرها. و فيما يلي أهم هذه التوصيات:

- إدماج تدريس الأمازيغية في النظام التربوي المغربي؛
- تسجيل الأسماء الأمازيغية ضمن سجلات الحالة المدنية وتعديل القوانين التي تمنع هذه الأسماء؛
- إدماج برامج كافية ومتنوعة باللغة الأمازيغية في مختلف وسائل الإعلام العمومية السمعية والبصرية.

20 اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د- 21) المؤرخ في 16 دجنبر 1966 تاريخ بدء النفاذ: 3 يناير 1976، وفقا للمادة 27

## - وطنيا :

لقد ناضل المجتمع المدني الأمازيغي بشكل عام والمغربي بشكل خاص منذ عقد الستينات من أجل الاعتراف الرسمي بالأمازيغية كلغة وثقافة حيث تم التركيز بالخصوص على الجانب المتعلق بالهوية الوطنية انطلاقا من كون اللغة الأمازيغية وثقافتها مهمشتان تهميشا يسيء إلى المجتمع المغربي في مجمله، مما يجعل التيار الجمعي والسياسي الأمازيغي يسعى لتطوير شروط الاعتراف بالأمازيغية. وكان الشق الحقوقي من بين المرتكزات التي اعتمدت عليها الجمعيات الأمازيغية وذلك على مستويين : الأول يرتبط بحقوق الأفراد والجماعات والتي تتجلى أساسا كما عبر عن ذلك الدكتور عبد الهادي بوطالب، ب«حق الإنسان في استعمال اللغة الأم في حياته الخاصة وممارساته الثقافية والدينية، ونقلها إلى ذريته... وعلى الدولة أن توفر لجميع المواطنين الوسائل التي تمكنهم من تعلم اللغة أو اللغات الوطنية أو الرسمية.»<sup>(21)</sup> و الثاني مرتبط بحقوق اللغة ذاتها حيث أشار عبد الهادي بوطالب كذلك إلى أن : «مسؤولية الدولة لا تنحصر في تطوير اللغة أو اللغات الرسمية، بل تمتد لتشمل العمل على تطوير اللغات المتكلم بها على ترابها لكي تتوفر على شروط البقاء، فهي جميعا تشكل جزءا لا يتجزأ من التراث الثقافي الوطني.»<sup>(22)</sup> ولهذا تشكل الهوية الثقافية الأمازيغية من أهم الأوراش الكبرى التي يجب على الدولة والمجتمع أن يجدا لها حلا مناسباً وعادلا من الوجهة القانونية، في أفق جعل الثقافة الأمازيغية تساهم في مجهود بناء مجتمع مغربي ديمقراطي منخرط في الحداثة.

---

21 عبد الهادي بوطالب، الحقوق اللغوية حق اللغة في الوجود والبقاء والتطور والنماء والوحدة، الطبعة الأولى، دار الكتاب، الدار البيضاء 2003، ص24-23 نقلا عن « واقع تدريس اللغة الأمازيغية بالمدرسة المغربية» السعيد تيرققايت، عادل شاكر، إبراهيم ايت قاسي؛ بحث مقدم أمام لجنة الامتحان لمركز التوجيه والتخطيط التربوي لنيل دبلوم مستشار في التوجيه التربوي، يونيو 2006، الرباط

22 عبد الهادي بوطالب، المرجع السابق، ص42

وهكذا نجد على سبيل المثال هيئة الإنصاف والمصالحة قد تناولت ملف الحقوق الثقافية واللغوية الأمازيغية وأوصت في الفصل الرابع من تقريرها الختامي، المتضمن للتوصيات المقدمة للدولة المغربية في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، على ضرورة «إعادة الاعتبار للحقوق الثقافية واللغة الأمازيغية كمكون من مكونات الهوية الوطنية» ؛ وكنتيجة لهذه المنطلقات والتوصيات، قامت الدولة المغربية بإجراءات مشجعة تهدف إلى إدماج الأمازيغية في مختلف الفضاءات العمومية. وفي هذا الإطار، قام المغرب بسحب تحفظاته على مجموعة من القوانين والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، نذكر من بينها انخراط المغرب في البروتوكول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ورفع تحفظاته على المادة الرابعة عشر من الاتفاقية الدولية لإزالة كافة أشكال التمييز العرقي. ليتوج هذا المسلسل بخلق المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بتاريخ 17 أكتوبر 2001، كمؤسسة تعهد إليها مهمة العناية بمختلف تعابير اللغة والثقافة والتراث الأمازيغيين وإدماجهم الكامل بالمنظومة التعليمية والتربوية ووسائل الإعلام العمومية بالمغرب.

و يرى أغلب مناضلي الحركة الثقافية الأمازيغية بأن الأمازيغية تحتاج في واقع الأمر ، من الوجهة القانونية ، إلى قرار حاسم قوي يمكنها من فرض نفسها بشكل جيد...ولهذا يرون في دسترتها أمر ضروري وحاسم لا يقبل التأجيل وبالتالي فلا يعقل أن تكون هناك إرادة سياسية لإعادة الاعتبار للمكون الأمازيغي دون الإشارة إليه في الدستور كأسمى قانون للبلاد.فعدة هي المحطات والمناسبات التي رفع فيها الأمازيغ مطلب دسترة الأمازيغية بدءا من «ميثاق أكادير سنة 1991 « مرورا بنودة حسان بتاريخ 22 يونيو 1996 حيث تم رفع هذا المطلب إلى القصر الملكي ، وجاء بعد ذلك البيان الأمازيغي الذي أعطى دفعة قوية لمطالب الحركة الثقافية الأمازيغية ، ثم بعد ذلك صدرت مجموعة

من الوثائق والمذكرات المطلبية والبيانات من لدن تكتلات جمعوية من جميع مناطق المغرب، و من الحركة الطلابية بمختلف المواقع الجامعية ، تطالب بالمطلب ذاته. وبدوره الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي رفع مذكرة إلى القصر الملكي بهذا الشأن... دون أن ننسى الرسائل التي أرسلها المؤتمر العالمي الأمازيغي إلى رؤساء دول شمال إفريقيا بما فيها المغرب حول دسترة اللغة الأمازيغية.. كما تجدر الإشارة هنا إلى بعض البرامج الانتخابية لقلّة من الأحزاب المغربية التي شاركت في الانتخابات التشريعية ل 7 شتبر 2007 التي أشارت إلى دسترة الأمازيغية كمطلب ولو بشكل محتشم وغير واضح.<sup>(23)</sup>

هذا كله بطبيعة الحال ما يفسر أن مطلب دسترة الأمازيغية قد اكتسى شرعية حقيقية وواقعية إذ أصبح فعلا من بين المطالب التي يجب أن تؤخذ بمأخذ الجد وبالتالي الإسراع إلى التعديل الدستوري لكي تلتحق الأمازيغية بجانب شقيقتها العربية في مقعدها لكي تصبح بدورها لغة رسمية حتى لا يبقى هناك بالنسبة للبعض ذلك التبرير الذريع والذي يرجعون إليه سبب عدم اعترافهم بالبعد الأمازيغي للمغرب ونظرتهم الضيقة إلى الأمازيغية وتهميشها في مختلف مرافق الدولة والحياة الإدارية برمتها... وهنا إذن يصبح مطلب دسترة الأمازيغية من بين المطالب المطروحة بشدة على مستوى النقاش السياسي والثقافي والحقوقى المغربي وبالتالي يشكل صورة حقيقية ولبنة أساسية للقفزة النوعية التي نتمنى أن يخطوها المغرب ( ومعه باقي دول شمال إفريقيا) كدولة عرفت تغييرات ملموسة منذ سنة 1999 . وبالتالي فدسترة الأمازيغية هو المؤشر الأساسي للانتقال من دولة مخزنية إلى دولة ديمقراطية تعترف بكل مكوناتها وبمختلف أبعادها ومنها تحقيق مصالح المغرب مع ذاته والرجوع إلى الأصل ورد الاعتبار لكل مقوماته الحضارية والثقافية والهوياتية والتأسيس لمجتمع

23 الأمازيغية تنتظر مقعدها في الدستور المغربي» مقال ل احمد عليوش منشور برسالة الأمة بتاريخ 14 فبراير 2008.

متعدد ومتنوع ومتعايش في نفس الوقت. فمتى يا ترى تلج الأمازيغية إلى ديباجة الدستور المغربي؟ وباقى دساتير دول تمازغا؟ و متى تفرض نفسها قانونيا على كل من يقف ضدها؟ ومتى يعكس الدستور صورة المغرب الحقيقية التي تعكس شخصية المواطن المغربي بكامله؟<sup>(24)</sup>

#### 4.1. الأسس المرتبطة بالتنمية الشاملة :

من الطبيعي جدا أن نقول بأن التنمية هي الهدف الذي ترمي إليه كل الدول، حيث تعمل جاهدة لتحسين ظروف عيش السكان ، ليس لأن التنمية أصبحت اليوم مطلبا من مطالب الشعوب فقط بل لأن التنمية والسير نحو ما هو أحسن وبأقل التكاليف ، كان من الأمور الفطرية في الكائن البشري منذ نشأته انطلاقا من نفسه وأسرته مرورا بمحيطه المحلي ثم بوطنه وفي بعض الحالات بقراته إلى أن أصبحت فكرة التنمية اليوم ترتبط بالعالم كقرية صغيرة مرتبطة فيما بينها. ولهذا ظلت التنمية في جميع الدول بما فيها المغرب ، الشغل الشاغل، حيث نجد على مستوى الخطابات الرسمية و كذلك على مستوى الإعلام بشتى أنواعه ، فالجميع يتحدث عن التنمية الشاملة والمحلية والمستدامة . اصطلاحات عديدة جاءت نتيجة حمى التغييرات الدولية ، و مبالغ مالية تصرف وأرقام ونسب مؤوية تذكر في كل مناسبة ، إلا أن في أمر الواقع نجد أن الطريق الصحيح للتنمية مازال لم يعبد بعد ومازال فيه اعوجاج كبير لأنه لم يتخذ المسار الجيد. ولأن السياسة التنموية المعتمدة غير واضحة ويكتنفها الغموض ليس لأن المغرب لا يتوفر على مؤهلات بشرية تستطيع أن تحقق الأهداف المسطرة ، بل الأمر مرتبط بالفلسفة العامة التي تسير الوضع بالمغرب والتي تنطلق من معطيات غير واقعية وغير صحيحة بل أنها مشحونة باديولوجية تنظر إلى المجتمع المغربي بنظرة غير واقعية من أبرزها أن المغرب يصنف ضمن

24 امحمد عليوش المرجع السابق.

الدول العربية ثم أن اللغة المعتمدة في التخطيط وفي البرمجة للمشاريع هي العربية والفرنسية ويتم استبعاد الهوية الأصلية لهذا البلد والتي هي الأمازيغية ، فكيف لنا أن نصف دواء لجسم لا نعرفه أولاً و نحن نصنّفه تصنيفاً غير تصنيفه. فالمغرب بلد أمازيغي الأصل وأغلب سكانه أمازيغ وبالتالي فمن الواجب أن نستحضر هذا المعطى في كل خطة تنموية إذا أردنا فعلاً تحقيق هذه التنمية المنشودة. فمحاربة الأمية بالمغرب تسقط في سياسة التعريب ، أما المقاربة التشاركية التي هي شعار كل جمعية فهي تعتمد من طرف باحثين لا يعرفون لغة السكان كما أنها تنطلق من استراتيجيات مستوردة من أوروبا وبالتالي لا تنطلق من التربة المغربية، أضف إلى ذلك كله المقاربة الأمنية التي تجعل كل المشاريع في قبضة الولاة والعمال الذين لا يعتمدون إلا على من يطبق بالحرف سياسة الدولة العليا والتي فعلاً تهتمش الأمازيغية... فكيف إذن للتنمية أن تتحقق بدون الأمازيغية؟ وكيف نريد للمشاريع التنموية أن تعبر عن رغبات السكان في الوقت الذي لا توجد فيه الثقة بين المواطن والدولة؟ الدولة التي تريد من المواطن أن ينسلخ عن جلده الأصلي وأن يتخلى عن ثقافته ولغته وحضارته من أجل أن تقدم له مشاريع و تطلبه أن يشارك بشكل ايجابي؟

وهنا بالتأكيد يظهر لنا مدى وأهمية استحضار البعد الأمازيغي في التنمية بالمغرب وبالتالي تبقى هي المفتاح الحقيقي لكل خطوة تهدف إلى السير بهذا البلد نحو الأمام. وإلا سنبقى دائماً في دائرة مفرغة نصف دواء لمرض غير معروف ولمريض لم نستشره مما يعاني ، بل الخطير في الأمر أننا نتجه نحو خلق مجتمع يكره كل تغيير وكل ما جاء به الآخر. فالأمازيغية واقع ملموس أردنا أم أبينا ذلك. وربطها بالتنمية كان وما زال من بين الأبواب التي يجب أن ينطلق منها المغرب لبناء مجتمع ديمقراطي على أرض الواقع وليس كشعارات وكخطابات تقال في مختلف المنابر وخلال مناسبات عديدة. كما أن كل سياسة

تهدف إلى طمس وتهميش الأمازيغية في المغرب ستترب عنها عواقب وخيمة ستؤثر لا محالة على قاطرة التنمية والتقدم في هذا البلد وبالتالي سيتعثر الوطن الذي نسعى دائما لخدمته. فكل المراتب السيئة التي يحتلها المغرب وفي شتى الميادين من التعليم والصحة والأمية والتخلف... لم يفكر المسؤولون يوما ما بأن الأمر قد يرتبط بالأمازيغية الهوية الأصلية للمغرب و بالتالي ضرورة استحضارها في كل تخطيط. فمتى إذن يدرك السياسيون هذا الأمر؟<sup>(25)</sup>

إن ضمان مستقبل أوفر لمسلسل التنمية البشرية المستديمة التي دخل غماره المغرب يتطلب الاستغلال والاستثمار الجيد للإرث التاريخي الغني لبلدنا وحيوية ثقافته وهويته المتعددة وتنوع مؤهلاته البشرية<sup>(26)</sup>. كما أن بناء دولة ديمقراطية يتم فيها تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وإنشاء نظام تربوي ناجح، لا يمكن أن يتأتى إلا عبر وضع إستراتيجية واضحة وشمولية تأخذ بعين الاعتبار التدبير المعقلن للخصوصيات اللغوية والثقافية المحلية ولمعطيات الواقع الموضوعي وللموروث التاريخي.

ولهذه الغاية، فاللغة والثقافة الأمازيغيتين يملكان من مواطن القوة ومن مؤشرات الحداثة والانفتاح، ما من شأنه المساهمة في تحقيق التنمية البشرية والتربية على المواطنة التي نطمح إليها؛ ففي الميدان التربوي يمكن أن تساهم اللغة الأمازيغية في التقليل أو الحد من المشاكل والظواهر التربوية التي تعيشها المدرسة المغربية والمتمثلة في الانقطاع المدرسي والتعثر الدراسي والمغادرة المبكرة للتلاميذ خصوصا بالعالم القروي (الهدر المدرسي الذي أصبح من أولويات المخطط الاستعجالي)، كما أن الأمازيغية ستمكنا من التقليل من ظاهرة الأمية التي تعاني منها بلادنا والتي لم تستطع مختلف البرامج الحكومية

25 «الأمازيغية مفتاح التنمية بالمغرب» احمد عليوش مقال منشور بالموقع الإلكتروني: [www.hespress.com](http://www.hespress.com) سنة 2008

26 Le Maroc Possible, Une offre de débat pour une ambition collective, Rapport du 50aire sur le Développement Humain, Editions Maghrébines 2006, Casablanca. P : 55

السابقة القضاء عليها لسبب بسيط هو استعمال اللغة العربية الكلاسيكية التي لا يفهمها معظم المغاربة الذين يعانون من ظاهرة الأمية. كما أن المؤهلات الثقافية والتاريخية الأمازيغية بالمغرب تلعب دورا مهما في استقطاب السياح الذين يلجئون إلى المغرب للتمتع بما تزخر به بلادنا من مناظر ومآثر تاريخية وصناعة تقليدية وتراث فني وثقافي.

### 5.1. الأسس المرتبطة بالتربية والتكوين:

إن التباعد بين لغة المدرسة ولغة المنزل يعتبر عائقا أمام تعلم التلميذ ونمو فكره ، فمجرد انتقاله من مدرسته الأولى (البيت) ، والتي اكتسب فيها أشياء كثيرة بلغة أمه ، إلى المدرسة الثانية فيبدأ من جديد بلغة أخرى مخالفة تماما للأولى وهنا تكمن الصعوبة الكبرى للطفل ... فاللغة التي كان يتكلمها الطفل قبل سبع سنوات ساهمت في تشكيل فكره بكيفية لا يمكن للمدرسة ولغتها الجديدة ان تستغل جميع الاستعدادات لتقدمه الفكري ، وهذا كله ينعكس سلبا على عملية التدريس في الوقت الذي يظم القسم الواحد عناصر متفاوتة من حيث الإلمام بلغة التدريس . ذلك التفاوت الراجع إلى اختلاف اللغة التي درج عليها الطفل منذ نعومة أظافره ، كما ان الطفل الذي لم يكن لديه إلمام كاف بلغة التدريس قبل أن يلتحق بالمدرسة يكون مطروحا عليه أن يبذل مجهودا مضاعفا مقارنة مع التلميذ العادي ، مجهود يتمثل في إعادة بناء رصيده اللغوي في فترة من عمره ، كما يتحتم عليه مواكبة مختلف المعارف التي تروج داخل القسم... (27)

ولهذا نجد أن معظم المنظمات والهيئات الدولية المهتمة بشؤون التربية والتعليم، وعلى رأسها اليونسكو (28)، تؤكد على أهمية اللغة الأم، أو اللغة الأولى للطفل،

27 «الطفل الأمازيغي هو آخر من يلتحق بالمدرسة وأول من يغادرها» مقال ل محمد عليوش منشور ب جريدة تاويزا العدد 27 يوليوز 1999

28 Ahmed Boukous, Université Mohammed V, Rabat , L'amazighité dans l'éducation et la formation : Pour un enseignement intégrateur et émancipateur. in : L'Amazighité : Bilan et perspectives, Centre Tarik Ibn Ziad, Octobre 2003.

في النظام التعليمي. وفيما يلي بعض الآراء والحجج التي يعتمدها الأخصائيون والخبراء في مجال علوم التربية:

أن اكتساب استراتيجيات التعلم يتم بوثيرة أسرع إذا ما هو حصل عن طريق اللغة الأم للمتعلم. فمثلا تكتسب مهارات القراءة والكتابة والاستدلال بسرعة إن هي لقتت عبر اللغة الأولى للمتعلم. كما يمكن تفسير البطء الذي يكتسب به الطفل المغربي هذه المهارات بكون لغته الأولى مغيبية في المدرسة؛

أن التمكن من اللغة الأم يحصل قبل التمكن من لغة ثانية؛ بمعنى أنه يتعذر أو يصعب على الطفل أن يتعلم لغة ثانية إذا كان غير متمكن من لغته الأولى، أي لغة وسطه العائلي، على اعتبار أن اكتساب السليقة اللغوية يتم عبر هذه اللغة؛

إن التمكن من لغة التواصل الشفهي يحصل قبل التمكن من الكتابة والقراءة، بمعنى أن عملية التعلم تتم بشكل لتدريجي عبر صيرورة تحتل فيها مهارة الشفهي المرتبة الأولى. بحيث تسبق تعلم المهارات الأخرى كالقراءة والكتابة. بمعنى آخر، فإن على المتعلم أن يحسن التواصل الشفهي قبل أن يمر إلى تعلم القراءة والكتابة؛

يصعب إتقان تعلم لغة ثانية إذا كان المتعلم يعاني من اختلال في الأمن اللغوي في لغته الأولى. معنى ذلك أنه يصبح من الصعب على المتعلم، الذي يشكو من حالة اضطراب في التمكن من لغته الأولى، أن يحس بالطمأنينة وهو يمارس لغة ثانية، وذلك ناتج عن انعدام الاستقرار النفسي لديه؛

يجمع خبراء منظمة «اليونيسكو» على أن تعليم وتكوين الشباب والكبار بواسطة اللغة الأولى هو السبيل الأنجع لاستئصال جذور الأمية؛ ولعل غياب اللغة الأولى في برامج محو الأمية من الأسباب التي قد تفسر الفشل النسبي للجهود المبذولة لمحاربة تفشي الأمية وضعف التربية السكانية ببلادنا؛

إن تدريس وتعلم اللغة الأولى يضمن لدى المتعلم الاستمرارية الوجدانية والمعرفية بين المحيط العائلي من جهة، والمؤسسة التعليمية والوسط المجتمعي من جهة أخرى؛ ذلك أن المتعلم الذي يمر من فضاء تسود فيه لغة وثقافة الوسط العائلي، إلى فضاءات أخرى، من مدرسة ومجتمع تغيب فيه هذه الثقافة وهذه اللغة، فإنه، أي المتعلم، يعيش لا شك حالة نفسية وذهنية موسومة بعدم التوازن، أي حالة شبيهة بحالة انفصام الشخصية. وهي بالتأكيد حالة تحول دون نضج شخصية المتعلم الصغير، ومعه المواطن الراشد. لذا فالتصور الذي ينحو منحى إقصاء الأمازيغية له تداعيات جسيمة، منها ما نلاحظه لدى كثير من التلاميذ والطلبة الذين يقضون سنوات عديدة في المؤسسة التعليمية دون استيعاب لغاتها وثقافتها استيعابا تاما وخالقا، حيث توظف لديهم هذه الثقافات وهذه اللغات توظيفا براغماتيا يتخذ أحيانا شكل بريق لامع وجذاب لكنه سطحي وغير مثنى؛ إن المؤسسة التعليمية التي تتجاهل اللغة والثقافة الأولى للمتعلم، تنتج في نهاية المطاف متعلمين يفتقرون إلى قاعدة هوياتية صلبة تمكنهم من تقوية الروابط مع الذات الجماعية والمواطنة الحقة (29).

## 2. المنطلقات السياسية و البيداغوجية لتدريس الأمازيغية :

### 1.2. المنطلق السياسي والمؤسساتي:

يستمد إدماج الأمازيغية في المنظومة التربوية مرجعيته الأساسية من الخطب الملكية، ومن مقتضيات الظهير المحدث للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية؛ وكذلك من المبادئ العامة لسياق وتوجهات الكتاب الأبيض، مع استحضار حمولة الأدبيات الفكرية للمجتمع المدني.

---

29 أحمد بوكوس، نفس المرجع السابق.

المدرسة التي نريدها لأجيال المستقبل

## 1.1.2. التوجيهات والخطب الملكية:

ففي خطابه بتاريخ 20 غشت 1994، أعلن الملك الراحل الحسن الثاني عن ضرورة تدريس الأمازيغية حيث دعا إلى «ضرورة العناية بالأمازيغية وتدريسها بالتعليم الابتدائي على الأقل» ويعتبر هذا الخطاب كإعلان للموقف الرسمي للدولة المغربية لأنه وضع القضية الأمازيغية أمام الشعب بكل مكوناته ومؤسساته...<sup>(30)</sup>

وفي خطاب 30 يوليوز 2001، أعلن الملك محمد السادس عن «إدراج اللغة الأمازيغية لأول مرة بالنسبة لتاريخ بلادنا في المنظومة التربوية الوطنية» واعتبر كذلك أن اللغة الأمازيغية مكونا أساسيا لثقافة وطنية متعددة تقتضي نهج سياسة لغوية جديدة تستوجب العناية اللائقة بها بخلق مؤسسة تهتم بجمع وتنميط الأمازيغية للتمكن من تسهيل تدريسها لكافة المواطنين باعتبارها مسؤولية وطنية وملكا لكافة المغاربة؛ وبالتالي فالمؤسسة الملكية تؤكد من جديد على ضرورة الاستجابة للمطالب الأمازيغية لغة وثقافة، فكان هذا الخطاب فرصة أخرى للحركة الثقافية الأمازيغية بالمغرب للسير قدما نحو الأمام...<sup>(31)</sup>

وبموجب خطاب 17 أكتوبر 2001 بأجدير، أكد الملك محمد السادس بمناسبة الإعلان عن الظهير المحدث والمؤسس للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، أن «... الأمازيغية، التي تمتد جذورها في أعماق تاريخ الشعب المغربي، هي ملك لكل المغاربة بدون استثناء»، وأنها «مكون أساسي للثقافة الوطنية، وتراث زاخر شاهد على حضورها في كل معالم التاريخ والحضارة المغربية». هذا الخطاب التاريخي الذي يعد أول خطاب ملكي يخصص للأمازيغية و الذي

30 «الحركة الثقافية الأمازيغية من لامريك الى ليركام» امحمد عليوش جريدة الصحيفة العدد 164 بتاريخ 26مايو إلى 01 يونيو 2004 :  
31 امحمد عليوش المرجع السابق.

أكد من خلاله جلالة الملك على أن الأمازيغية قضية وطنية وهي ملك لجميع المغاربة شمالا وجنوبا ، شرقا وغربا. فعلى الجميع أن يتعبأ لرد الاعتبار لهذا المكون الأساسي للهوية المغربية. وهذا مقتطف من هذا الملكي (يوم الأربعاء 17 أكتوبر 2001 بأجدير) :

« نريد في المقام الأول ، التعبير عن إقرارنا جميعا بكل مقومات تاريخنا الجماعي ، وهويتنا الثقافية الوطنية التي تشكلت من روافد متعددة ، صهرت تاريخيا ونسخت هويتنا، في ارتباط وثيق بوحدة أمتنا، الملتحمة بثوابتها المقدسة ، والمتمثلة في الدين الإسلامي الحنيف السموح، وفي الدفاع عن حوزة الوطن ووحدته، وفي الولاء للعرش، والالتفاف حول المجالس عليه، والتعلق بالملكية الدستورية الديمقراطية الاجتماعية. كما أننا نريد التأكيد على أن الأمازيغية، التي تمتد جذورها في أعماق تاريخ الشعب المغربي، هي ملك لكل المغاربة بدون استثناء. وعلى أنه لا يمكن اتخاذ الأمازيغية مطية لخدمة أغراض سياسية كيفما كانت طبيعتها.

فقد ظل المغرب، عبر العصور، متميزا بالتحام سكانه، نهما كانت أصولهم ولهجاتهم، متشبهين بمقدساتهم ووحدة وطنهم، ومقاومتهم لكل غزو أجنبي أو محاولة للتفرقة. ولأن الأمازيغية مكون أساسي للثقافة الوطنية، وتراث ثقافي زاخر ، شاهد على حضورهما في كل معالم التاريخ والحضارة المغربية، فإننا نولي النهوض بها عناية خاصة في انجاز مشرونا المجتمعي الديمقراطي الحدائي ، القائم على تأكيد الاعتبار للشخصية الوطنية ورموزها اللغوية والثقافية والحضارية.

إن النهوض بالأمازيغية مسؤولية وطنية، لأنه لا يمكن لأي ثقافة وطنية التناكر لجذورها التاريخية. كما أن عليها انطلاقا من تلك الجذور ، أن تتفتح وترفض الانغلاق ، من أجل تحقيق التطور الذي هو شرط بقاء وازدهار أي حضارة.»

## 2.1.2. الظهير المحدث للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية :

لقد تم إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بمقتضى الظهير الشريف رقم 1-01-299 بتاريخ 29 رجب 1422 هـ الموافق ل 17 أكتوبر 2001 وهو الظهير الذي يحدد مهام المعهد واختصاصاته ومجالات نشاطه. ويتمتع بكامل الأهلية القانونية والاستقلال المالي، ويحظى بالرعاية الملكية. كما يلتزم المعهد بإبداء الرأي للملك في التدابير التي من شأنها الحفاظ على اللغة والثقافة الأمازيغيتين والنهوض بهما في جميع صورهما وتعبيرهما. كما يعتبر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية مؤسسة للبحث العلمي، يتولى إنجاز وترجمة ونشر دراسات حول اللغة والثقافة الأمازيغيتين. وتتجلى مهامه في الحفاظ على الأمازيغية وتطويرها لغة وثقافة، والعمل على تنفيذ السياسات الوطنية التي «تساعد على إدراج الأمازيغية في المنظومة التربوية وضمان إشعاعها في الفضاء الاجتماعي والثقافي والإعلامي والوطني والجهوي والمحلي»، كما نصت على ذلك المادة 2 من الظهير السالف الذكر. وتتحدد مهامه أيضا في تعزيز مكانة الثقافة الأمازيغية في مختلف دواليب الحياة العمة للمواطنين وداخل الإدارة المغربية وفي الإعلام وفي مختلف البرامج الاقتصادية والسياسية والتنمية والاجتماعية... ، وفي تدبير الشؤون المحلية والجهوية، وتطوير التعاون مع المؤسسات والمنظمات الوطنية والجهوية والدولية العاملة في مجالات اهتماماته، كما يتطلع إلى أن يرقى إلى مؤسسة مرجعية في مجال اللغة والثقافة الأمازيغيتين على الصعيد الوطني والشمال إفريقي والدولي. و تتجلى مهمة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الأساسية في إبداء الرأي لصاحب الجلالة حول التدابير التي من شأنها الحفاظ على الثقافة الأمازيغية في المنظومة التربوية ، وضمان إشعاعها في الفضاء الاجتماعي والثقافي والإعلامي الوطني والجهوي والمحلي. و فضلا عن مجلس إدارته ، فان هيكله المعهد

تتمثل في بنيتين : هيئة إدارية تضم العمادة ، والأمانة العامة والقسمين الإداري والمالي ، وهيئة علمية تتكون من سبعة مراكز للبحث والدراسة ولتسيير المعهد وتمكينه من القيام بالمهام المنوطة به ، تم وضع نصوصه التنظيمية المستمدة من مقتضيات الظهير الشريف المحدث للمعهد. ويتعلق الأمر بالنظام الأساسي للموظفين والقانون الداخلي .

## 2.2. المنطلق البيداغوجي :

### 1.2.2. الميثاق الوطني للتربية والتكوين:

إن عملية إدماج الأمازيغية في المدرسة المغربية كانت مبادرة تاريخية يتبين من خلالها مدى رغبة المغرب بشكل عام ، انخراطه في مسلسل المصالحة مع ذاته وبالتالي بدأ فعلا يحاول الانطلاقة من نفسه. و في أفق تحقيق مشروع مجتمع ديمقراطي حدائي يرتكز على بناء الهوية المغربية بناء صحيحا ومتينا ، وسعيا لتقوية الشخصية المغربية و تكوينها تكوينا جيدا يخدم التنمية المستدامة ، وجب ربط المؤسسات التعليمية بالواقع المجتمعي المغربي وبالتالي ضرورة إدماج الأمازيغية في المسار الدراسي وفي مختلف جوانب الحياة بشكل عام. و في إطار إصلاح النظام التعليمي ، جاء الميثاق الوطني للتربية والتكوين ليقدم تصورا عاما ومقترحات عملية تمس كل الجوانب . وضمن مجال الرفع من جودة التربية والتكوين ، جاءت مسألة اللغة الأمازيغية (البندان 115/116 ) كضرورة ، و من بين المقترحات الأساسية لتحقيق جودة التربية والتعليم. ولهذا فان إدراج الأمازيغية في المنظومة التربوية مبادرة أولية علينا جميعا أن نوليها أهمية قصوى ، و نعمل على تجسيدها على أرض الواقع رغم كل العراقيل التي نواجهها .

في هذا السياق، تم التطرق إلى مسألة تدريس الأمازيغية في المجال الثالث

المخصص للرفع من جودة التربية والتكوين، حيث جاء في البند 115، أنه: «يمكن للسلطات التربوية الجهوية اختيار استعمال أية لهجة محلية للاستئناس وتسهيل الشروع في تعلم اللغة الرسمية في التعليم الأولي وفي السلك الأول من التعليم الابتدائي. وستضع سلطات التربية والتكوين الوطنية رهن إشارة الجهات، بالتدريج وحسب الإمكان، الدعم اللازم من المربين والمدرسين والوسائل الديداكتيكية»<sup>(32)</sup>.

ويضيف البند 116 ما يلي: «تحدث في بعض الجامعات بدءا من الدخول الجامعي 2000-2001 مراكز تعنى بالبحث والتطوير اللغوي والثقافي الأمازيغي، وتكوين المكونين وإعداد البرامج والمناهج الدراسية المرتبطة به»<sup>(33)</sup>.

وهكذا في «الميثاق الوطني للتربية والتكوين» يعتبر أول نص رسمي متعلق بالتعليم تدرج فيه مسألة تدريس الأمازيغية. لكنه لم ينص على تدريس الأمازيغية كمادة مستقلة بذاتها، بقدر ما يتعلق الأمر فقط بالانفتاح عليها، وإفساح المجال أمام المدرسين للاستئناس بها لتسهيل تعلم اللغة الرسمية التي هي العربية. لكن الإطار المرجعي الجديد الذي يوطر تدريس اللغة الأمازيغية هو الخطاب الملكي بتاريخ 30 يوليوز 2001 والخطاب الملكي في أجدير بتاريخ 17 أكتوبر من نفس السنة، ثم الظهير المحدث والمنظم للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية<sup>(34)</sup>.

### 2.2.2. مذكرات وزارة التربية الوطنية:

في بداية الموسم الدراسي 2003/2004، تم الإعلان الرسمي من طرف وزارة التربية الوطنية عن الشروع في إدماج الأمازيغية في المدرسة المغربية، بعد عقد اتفاقية شراكة بين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ووزارة التربية

32 اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، الميثاق الوطني للتربية والتكوين، يناير 2000، ص 52.

33 نفس المرجع، ص 52

34 أحمد بوكوس: الأمازيغية والسياسة اللغوية والثقافية بالمغرب، منشورات مركز طارق بن زياد، الطبعة الأولى، نونبر 2003، الرباط، ص: 80

الوطنية والشباب آنذاك. لتنتقل بعد هذا الإعلان مباشرة مجموعة من الإجراءات الإدارية والتربوية، أسفرت عن وضع برنامج وتصورات الإدماج في المسارات الدراسية على فترات سيتم انجازها وتعميمها في أفق سنة 2010. وفي ما يلي جداول تبين البرنامج الزمني العام المسطر لهذه العملية حسب المستويات التعليمية:

جدول رقم 1: تعميم تدريس اللغة الأمازيغية في التعليم الابتدائي:

نسبة المدارس التي ستدرس فيها الأمازيغية من مجموع المدارس حسب المستويات							
10-09	09-08	08-07	07-06	06-05	05-04	04-03	
100%	100%	80%	60%	40%	20%	5%	الأولى ابتدائي
100%	80%	60%	40%	20%	5%		الثانية ابتدائي
80%	60%	40%	20%	5%			الثالثة ابتدائي
60%	40%	20%	5%				الرابعة ابتدائي
40%	20%	5%					الخامسة ابتدائي
20%	5%						السادسة ابتدائي

المصدر: رسالة التربية والتكوين العدد 21 مارس/أبريل 2006

جدول رقم 3: تعميم تدريس اللغة الأمازيغية في التعليم الثانوي التأهيلي

نسبة المدارس التي ستدرس فيها الأمازيغية من مجموع الثانويات الإعدادية حسب المستويات							
10-09	09-08	08-07	07-06	06-05	05-04	04-03	
100%	100%	75%	50%	25%			الأولى إعدادي
100%	75%	50%	25%				الثانية إعدادي
75%	50%	25%					الثالثة إعدادي

المصدر: رسالة التربية والتكوين العدد 21 مارس/أبريل 2006

### جدول رقم 3: تعميم تدريس اللغة الأمازيغية في التعليم الثانوي التأهيلي

نسبة المدارس التي ستدرس فيها الأمازيغية من مجموع الثانويات التأهيلية حسب المستويات						
10-09	09-08	08-07	07-06	06-05	05-04	04-03
100%	100%	75%	50%	25%		الجدع المشترك
100%	75%	50%	25%			أولى باكالوريا
75%	50%	25%				ثانية باكالوريا

المصدر: رسالة التربية والتكوين العدد 21 مارس/أبريل 2006

#### 3.2.2. تقرير المجلس الأعلى للتعليم 2008 :

لقد أصدر المجلس الأعلى للتعليم الذي تأسس بتاريخ 14 شتنبر 2006 ، تقريراً سنوياً عن سنة 2008 تحت عنوان « حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها» على شكل أربعة أجزاء ، حيث خصص الجزء الأول «إنجاح المدرسة للجميع» حيزاً للأمازيغية تحت عنوان : « الأمازيغية في المنظومة التربوية» على الشكل التالي : - الإطار المرجعي :يستمد إدماج الأمازيغية في المنظومة التربوية مرجعيته الأساسية من الخطب الملكية السامية ، و من مقتضيات الظهير الشريف المحدث والمنظم للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية؛ وكذلك من المبادئ العامة لسياق وتوجهات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، مع استحضار حمولة الأدبيات التربوية ، وخاصة منها الكتاب الأبيض، و كذا المذكرات 82 ، 90 ، 108 ، 130 ، 131 و 132 .

#### 1.3.2.2 المنجزات:

\* على مستوى التعليم الابتدائي: تطلبت عملية إدماج تدريس الأمازيغية المرور بعدة محطات أهمها:

- إعداد تصور عام لمنهجية إدماج الأمازيغية من قبل وزارة التربية الوطنية؛

- تبني حرف تيفناغ وتلقيه وتنميط القواعد الإملائية من قبل المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية؛

- إعداد الأدوات الديدانكتيكية وخاصة منها كتاب التلميذ ودليل المدرس. وبالموازاة مع الكتاب المدرسي ، أصدر المعهد مجموعة من المعينات الديدانكتيكية الضرورية لضمان استغلال ناجع للكتاب والتي تتمحور عناوينها حول الحكايات والأناشيد والمعاجم المصورة (من إعداد المعهد).  
- تكوين المؤطرين والمكونين ، تبعا لاتفاقية الشراكة المبرمة بين وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ، يتم تنظيم 3 دورات في السنة الدراسية في إطار التكوين المستمر لفائدة مفتشي وأساتذة اللغة الأمازيغية على مستوى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛

- الشروع الميداني في عملية الإدماج منذ 2003/2004 على أساس 3 ساعات أسبوعيا ، أي 96 ساعة سنويا؛

- حسب احصائيات وزارة التربية الوطنية برسم سنة 2006-2007 ، فان المعطيات المتوفرة التي تهم المستويات من 1 الى 5 هي على الشكل التالي :  
عدد الأقسام / 10.641 / عدد الأساتذة : 9.469 / عدد التلاميذ : 298.872.

\* على مستوى التعليم العالي: تم الشروع في إدراج الدراسات الأمازيغية على مستويي المسلك والماستر بجامعة القاضي عياض سنة 2006-2007 ، كما اعتمدت مسالك أخرى ببعض الجامعات ، لكنها لم تنطلق بعد برسم سنة 2007-2008. (المصدر : المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية).



واللغوية محدد أساسي للانتماء إلى وطن متميز وقادر على لعب أدوار متميزة في خارطة الفعل الحضاري الإنساني.

وبما أن تدريس اللغة الأمازيغية قد قطع ثماني سنوات من التجربة ، وجب الوقوف التقويمي لترسيخ الإيجابي وتصحيح السلبي محكومين بالمنطق الملكي السامي القائل بضرورة النهوض باللغة الأمازيغية. وربما يكون من باب الأولويات أن تبدأ أية عملية تقويمية من مختلف الآليات التي تم إحداثها لتواكب وتؤطر عملية إدماج اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية.

لكن الجدل حول هذه العملية، نجده يتجدد بداية كل سنة دراسية بين مرحب بما حققته هذه التجربة من مكاسب وإيجابيات، وبين متحفظ بخصوص العراقيل التي تقف أمام نجاح تدريس هذه اللغة. وتشير إحصاءات رسمية اليوم إلى أن أكثر من نصف مليون تلميذ مغربي يدرسون اللغة الأمازيغية في أكثر من 4 ألف مدرسة، فيما وصل عدد التلاميذ الذين يدرسونها حوالي 600 ألف تلميذ وتلميذة خلال الموسم الدراسي الحالي (2010/2011). ويدرسهم زهاء 12 ألف مدرسا في مناطق يتحدث سكانها بالأمازيغية وأخرى غير ناطقة بها.<sup>(35)</sup>

وتختلف الآراء حول حصيلة تدريس اللغة الأمازيغية في المغرب بعد مرور هذه المدة من بدايتها، حيث يعتبر البعض أنها حصيلة إيجابية بالرغم من كل النواقص التي تعترضها، في أفق تعميم تدريسها في مستويات التعليم التأهيلي والثانوي والجامعي.

وهكذا نجد أن المدافعين عن تدريس اللغة الأمازيغية ، يشيرون إلى أنه من الحيف الحكم بشكل قطعي على ما حققه مسار تدريس هذه اللغة، وذلك لقصر المدة الزمنية التي قطعها، فضلاً عن عدم توفير الإمكانيات المادية والتربوية لإنجاز الأهداف المرجوة.

35 تصريح السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي ليوم الأربعاء 27 أكتوبر 2010 (موقع هسبريس [www.hespress.com](http://www.hespress.com)). تاريخ الزيارة: 27 نونبر 2010

ويضيفون إلى أن هذه التجربة هي اختيار استراتيجي ناجح بالنظر إلى كونه نوع من رد الاعتبار لهذه اللغة الحيوية، وتصالح مع الهوية الأمازيغية التي تعد أحد أهم مكونات الهوية المغربية، علاوة على إشاعة قيم الاختلاف والتسامح داخل المجتمع.

في المقابل، نجد أطراف أخرى في الحركة الأمازيغية بالمغرب لا تنظر إلى تجربة تدريس اللغة الأمازيغية بعين الرضا، باعتبار أنه مجرد إجراء سياسي لا غير تهدف الدولة من ورائه إلى «سحب البساط» من تحت أرجل جمعيات أمازيغية تنادي بجعل الأمازيغية لغة وطنية رسمية. وتستدل بوجود مجموعة من العراقل والمشاكل التي تحول دون تحقيق مشروع تدريس الأمازيغية والتدريس بها باعتبارها اللغة الأم لعدد كبير من أطفال المغرب. منها : غياب الإرادة السياسية والحماية القانونية وكذلك غياب عملية التقويم والتتبع لهذا المشروع على أرض الواقع وقلة التكوين للمدرسين...<sup>(36)</sup>

و أمام هذا الوضع نجد أنفسنا أمام ضرورة تقييم التجربة ودراستها من حيث الوثائق الرسمية للمناهج المغربي وكذلك من خلال واقع الممارسة الصفية داخل الفصول الدراسية ، وذلك بهدف التوصل إلى رؤية واضحة حول الإشكالية الأساسية لملف تدريس اللغة الأمازيغية والذي أصبح اليوم من بين الملفات التي تحظى بنقاش كبير. مع إمكانية البحث والتوصل إلى مقترحات لتجاوز هذه الإشكالية التي تعاني منها عملية إدماج اللغة الأمازيغية داخل المنظومة التربوية المغربية.

وبعد اجراء بحث ميداني ( ما بين سنة 2003 وسنة 2011) شمل عينة موزعة على 9 نيايات تعليمية بمختلف اكااديميات المغرب، و بعد تجربة

---

36 مقدمة البحث التربوي لنيل دبلوم مفتش تربوي من الدرجة الأولى للطلاب المفتش امحمد عليوش تحت اشراف الدكتور بلعيد بودريس عن سنة 2011

التأطير التربوي للغة الأمازيغية لمدة اربع سنوات (من 2011 الى 2015) تم التوصل إلى ما يلي :

- نظرياً تُقال أشياء جميلة بخصوص تدريس اللغة الأمازيغية، غير أنه من الناحية التطبيقية توجد ثغرات ونواقص تواجه إنجاح تجربة تدريس الأمازيغية؛

- عدم قيام الوزارة الوصية بمساءلة الأكاديميات و النيابات التي تمتنع عن تنفيذ مضامين المذكرات الوزارية المتعلقة بتدريس اللغة الأمازيغية، مؤكداً أنّ تدريس هذه الأخيرة لا يدخل ضمن المبادرات والبرامج الخاصة بالأكاديميات في إطار استقلاليتها، بل هو قرار وطني مركزي؛

- عدم وجود أو عدم تفعيل جهاز مركزي يراقب ويتابع تدريس الأمازيغية، جعل هذه العملية تعاني من اكرهات عملية ومنهجية وحتى تديرية لها من الأثر السلبي؛

- إن تدريس الأمازيغية يعاني أيضاً من مشكلة تكوين أساتذة هذه اللغة، والذي يقتصر على ثلاث دورات فقط في السنة والتي لم يتم احترامها فعلياً، وبالتالي فهو تكوين ضعيف ومتعثر ويطرح سؤال الجودة بشكل حاد؛

- إن إسناد تدريس اللغة الأمازيغية لبعض الأساتذة غير المختصين، والذين ليست لهم علاقة مع اللغة التي يُدرسونها، يساهم في تعميق المشاكل التي تقف أمام نجاح تجربة تدريس الأمازيغية؛

- تراجع تدريس الأمازيغية في عدد كبير من المدارس التي كانت تدرس فيها من قبل، وذلك بسبب عدم توفير الموارد البشرية اللازمة لإنجاح هذه العملية، حيث تم إصدار قرار تدريس اللغة الأمازيغية دون أن تعمل

على تهيئة الشروط وتخصيص الإعتمادات والوسائل المطلوبة لتحقيق هذا المشروع، مما أدى إلى تعثره الدائم، بل وتراجعته في العديد من المناطق. هذا مع العلم أنّ الفوج الأول من طلبة المسالك الأمازيغية قد تخرّج دون أن يجد أية فرصة للعمل والإشتغال بتدريس الأمازيغية، المهمة الأساسية التي من أجلها تمّ تكوينه في الجامعة؛

- استمرار تعامل المسؤولين التربويين مع مادة الأمازيغية كما لو أنها ذات وضعية «غير واضحة» في التعليم، مما أدى إلى عدم إدراجها في البرامج المختلفة، وتخصيص حصصها في اغلب المدارس لـ«التقوية» والدعم لمواد أخرى، في الوقت الذي صدرت منذ سنة 2003 مذكرات واضحة تخصّ قرار تدريس اللغة الأمازيغية، كما تمّ إعداد المنهاج الذي يتضمن المرتكزات والمبادئ والأهداف والإختيارات الأساسية المتعلقة بهذه المادة والتي وضعت بتنسيق بين وزارة التربية الوطنية والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية منذ سنة 2002. وهي المبادئ والإختيارات التي تنصّ على أن اللغة الأمازيغية لغة وطنية تدرس لجميع المغاربة وتعمم على كافة أسلاك التعليم ويتمّ توحيدها ومعيرتها بالتدريج و كتابتها بحرفها الأصلي تيفيناغ. وقد أشاع بعض المسؤولين في الآونة الأخيرة لتبرير هذا التراجع بأنّ ذلك يتمّ في انتظار قرار المجلس الأعلى للتعليم في موضوع التحكم في الكفايات اللغوية كما جاء في البرنامج الاستعجالي وبالضبط في المشروع السادس من المجال الثالث (E3P6)، حيث يتمّ إرجاء تدريس اللغة الأمازيغية إلى حين تحديد وضعية واضحة لها بقرار من المجلس، وبما أنّ المجلس المذكور هو بصدد التفكير في جميع اللغات المدرجة في المدرسة المغربية

وليس في الأمازيغية وحدها، فلا ينبغي تأجيل تدريس أي منها بدون صدور قرار ينسخ وضعيتها السابقة؛

- هناك هوة عميقة جدا بين القول والفعل، بين الخطاب المتضمن في المذكرات الوزارية لما ينبغي أن يكون، وبين ما هو كائن في الممارسة اليومية لتدريس اللغة الأمازيغية؛

- هناك اختلالات مهولة في الممارسة اليومية المرتبطة بتدريس الأمازيغية، وتهم كل المستويات؛

- هناك خلل في الخلية المكلفة بتدبير وتتبع الأمازيغية سواء على المستوى المركزي و الجهوي والمحلي؛

- يعاني درس الأمازيغية من الارتجال الشيء الذي يقر بعدم نجاعته، فباستثناء بعض المدارس التي تبنت تجربة التخصص، يتم الحرص فيها على الالتزام بالاختيارات والتوجهات، في المستويات الأولى، تظل الأمازيغية غائبة في المستويات الأخرى، بحيث لا تعدو أن تكون مجرد تقديم لحروف تيفيناغ والتمرين على كتابتها والنطق بها إلى جانب كلمات أخرى من المعجم المحلي، بالإضافة إلى بعض البنيات الصرفية والنحوية البسيطة جدا للاستئناس فقط في حين أن الهدف من تدريس الأمازيغية ( حسب منهاجها) هو تنمية الكفايات التواصلية عند المتعلم، بالإضافة إلى الكفايات الإستراتيجية والثقافية والمنهجية وفق ما يسمح به سن المتعلم ونموه؛

- فاقد الشيء لا يعطيه، هي اللازمة التي تتردد عند جل مدرسي (ات) الأمازيغية بجميع النيابات التي شملتها الدراسة؛

- تدرس الأمازيغية في غياب تام للأدوات الديدككتيكية اللازمة لتسهيل تعليمها ولمعاجم خاصة بها وقواميس متخصصة؛

- تدرس الأمازيغية في غياب الكتاب المدرسي وفي ضعف التكوين الأساسي وغياب التكوين المستمر وفي أقسام بها حساسيات مقاومة: مرة ثقافية وتارة سياسية وإيديولوجية. في أحيان أخرى هي ضحية أحكام قيمة تعتبر تدريس الأمازيغية إلى جانب اللغات الأخرى ( حسب الاستثمارات ) مضیعة للجهد والوقت. والذهاب إلى حد التعبير بأنه من المفيد جدا التقدم إلى الأمام (لا أعرف أي أمام) عوض تدريس الأمازيغية<sup>(37)</sup>.

- تم تسجيل تراجع خطير في عملية تدريس الامازيغية داخل الفصل الدراسي، خاصة منذ سنة 2011 الى حدود اليوم، وذلك بعد قدوم اغلب النيابات التعليمية الى سحب التكاليفات المخصصة لاساتذة مكلفين بتدريس الامازيغية في مدارس عمومية و عودتهم الى تدريس المواد الاخرى بدعوى قلة الموارد البشرية وسد الخصاص؛

- تجميد عمل الخلايا الاقليمية للامازيغية في عدد من الاكاديميات بعد تعبير بعض النواب عن رفضهم التعامل مع الامازيغية كمعطى قار كما تنص بذلك المذكرات المنظمة؛

- تم تسجيل نقطة ايجابية تتعلق بجعل الامازيغية ضمن مواد الامتحان الاشهادي الموحد الاقليمي للسنة السادسة الخاصة بالمترشحين الاحرار؛

### **ثالثا: التدابير الاساسية والمستقبلية لادماج الامازيغية في التعليم.**

ففي أفق رسم برنامج عمل دقيق وواقعي لتقويم الإدماج التربوي للغة الأمازيغية مع صياغة مقاربة موضوعية حول وضعها ومستقبلها وتنميتها فان

37 امحمد عليوش» تدريس اللغة الأمازيغية بالمدرسة الابتدائية بين المنهاج الدراسي وواقع الممارسة الصفية  
« بحث تربوي لنيل دبلوم مركز تكوين مفتشي التعليم - الرباط يونيو 2011

مسألة اللغة الأمازيغية مسألة تتجاوز التربوي لتكتسي أبعادا خطيرة ومتعددة، منها ما قد يساعدنا على تشكيل ملامح أساسية لصياغة مقاربة موضوعية حول وضعها ومستقبلها وتميئتها، إذ يجب اختيار استراتيجية تنمية اللغات بالمغرب على قاعدة الديموقراطية الثقافية واللغوية وذلك بغية الحد من سلبات العولمة وتداعياتها، وهو ما يرمي إلى الإرساء التدريجي للتماسك الثقافي واللغوي على قاعدة تنمية التعدد والاختلاف وصيانتها وحسن تدبيرهما. مع الانطلاق من اعتبار المواطنة السياسية تحدها المواطنة الثقافية و اللغوية. فالمواطنة الثقافية واللغوية محدد أساسي للانتماء إلى وطن متميز وقادر على لعب أدوار متميزة في خارطة الفعل الحضاري الإنساني.

يعتبر قطاع التعليم والتربية من ابرز القطاعات التي تركز عليه تنمية وتقدم كل بلاد وكذلك ازدهاره وتطوره ، فكما اهتمت الدولة بهذا القطاع اهتماما موضوعيا وفعليا كلما تحقق النتعاش والتطور المنشود ، لكن حال التعليم المغربي مازال لم يتخذ المسار الصحيح حيث مازلنا نعيش فشلا و كارثة تامين للمستوى التعليمي ، وهذا لم يات من قبل الصدفة بل خلقتة تراكمات عدة كان نتاجها السياسة التعليمية المتبعة ، والتي اعتمدهت جل الحكومات المغربية منذ الاستقلال حيث تم تغييب كل الخصوصيات اللغوية والثقافية الاصلية للمغرب وغياب الواقعية والمسؤولية في كل اصلاح مقترح هذا ما ادى الى اصطدام بواقع للمنظومة التربوية المتدني ، فنجد كل الافواه تتحدث عن فشل التعليم وتراجع مردوديته ، دون النبش والبحث عن الاسباب الكامنة وراء هذا الفشل.... وكمساهمة في ابراز حلول عملية تعتمد على التجربة وعلى الواقعية نقترح من خلال هذه المداخلة بعض التدابير الاساسية والتي ستشكل اهم المداخل لاصلاح المنظومة التربوية والمصالحة مع الذات المغربية وبالتالي امكانية ادماج الامازيغية لغة وحضارة وثقافة في المنظومة التربوية المغربية:

**1 - التدابير القانونية :** يقتضي هذا الشق ان نوفر تلك الترسانة القانونية التي ستمكنا من تنزيل بنود الدستور المغربي وبالتالي ضمان رسمية الامازيغية بجانب اللغة العربية وكذا جعلها ملكا لكل المغاربة وملزمة للجميع. وبالتالي يجب :

- الاسراع في اخراج القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للامازيغية وكذا قانون المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية؛
- جعل المعهد الملكي للثقافة الامازيغية مؤسسة وطنية للبحث الاكاديمي والعلمي المرتبط بالحضارة والثقافة الامازيغية؛
- تعميم تدريس اللغة الامازيغية في جميع مناحي الحياة المدرسية وفي جميع الاسلاك وفي الجامعة؛
- اعادة صياغة الميثاق الوطني للتربية والتكوين وتصحيح بعض مواه وبنوده مع اعادة ترتيب الاولويات (المادة 115 و 116)؛
- اعادة صياغة الكتاب الابيض وخاصة ما يتعلق بمنهاج اللغة الامازيغية؛
- ضمان التمثيلية الوازنة للفعاليات الامازيغية في مختلف المجالس والمؤسسات الوطنية والدولية؛

## **2 - التدابير المرتبطة بالتكوين :**

- على مستوى التكوين الاساس: العمل بمبدأ التخصص في تكوين الاساتذة والمفتشين داخل المراكز؛
- الرفع من عدد الخريجين سنويا وذلك لضمان سد الخصاص المهول؛
- على مستوى التكوين المستمرك : الالتزام بعدد الايام المخصص سنويا لتكوين الفاعلين التربويين واعطاء الفرصة لجمعيات المجتمع المدني

المهتمة بالامازيغية امكانية التدخل والمساهمة في هذا المجال(جمعيات اساتذة الامازيغية)؛

- ربط ترقية الموظف بشواهد التكوين المستمر والمعترف بها من طرف الدولة؛

- ادراج مجزوءة الامازيغية في جميع الشعب الاخرى داخل مراكز التكوين وفي الجامعات والمدارس العليا؛

- الاهتمام بالتأطير التربوي لأساتذة اللغة الامازيغية ومراقبة اعمالهم مع ربط التكوين بشقيه الاساس والمستم بالمارسة الميدانية؛

### **3 - التدابير المرتبطة بالمنهاج :**

- اعتماد تنمية التعليم على اللغات الوطنية واللغة الام للطفل المغربي وخاصة في الابتدائي؛

- الاهتمام بمنظومة القيم التي تحملها الثقافة الامازيغية «تموزغا» وادراجها في المنهاج المغربي وحمايتها عن طريق الاعلام والسينما؛ ( لان الامازيغ لهم ثرات لا مادي غني كالهوية والتاريخ والقيم...)

- ادراج الامازيغية في التقويمات الاشهادية وفي جميع مباريات الدخول الى الوظيفة العمومية؛

- إذا كان تعليم اللغة الأمازيغية يرمي أساسا، بصفتها لغة وطنية، ولغة رسمية بعد التعديل الدستور لسنة 2011، إلى ربط المتعلم بثقافة وطنه وأصالته، وإلى إكسابه جملة من المعارف والمهارات اللغوية التي تسمح له بالتواصل مع محيطه وإدراك تراثه فان المنهاج المعتمد حاليا مازال لا يعكس هذا التصور الوطني وبالتالي تبقى تلك المقومات المعتمدة قد تساهم

بدورها في عرقلة والتقليل من تفعيل مقتضيات المنهاج الدراسي المخصص للغة الأمازيغية والذي لا يخرج عن الإطار العام للمنهاج الدراسي المغربي... ولهذا لا بد من التذكير بان على منهاج اللغة الأمازيغية ان يتضمن مرحليا برنامجين أساسيين ومتناسقين على الشكل التالي:

• البرنامج الأول: يعالج اللغة الأمازيغية على أنها لغة الأم، موجه للتلاميذ الذين يستعملونها في المنزل أو محيطه المباشر، وهو يرمي إلى التحكم في التبليغ والتواصل.

• البرنامج الثاني: يعالج اللغة الأمازيغية على أساس أنها لغة ثانية، موجه لتلاميذ لا يعرفونها، وهو يرمي إلى إكساب المتعلم كفاءات تسمح له بالتعبير بهذه اللغة في وضعيات متنوعة.

كما أن أهمية التدريس بها لكونها اللغة الأم لعدد كبير من الأطفال بالمغرب، له من الأثر الكبير على تعليم وتعلم مفاهيم ومكتسبات وموارد مهمة جدا تساهم في بناء و ترصيص تلك الكفايات المسطرة في المنهاج التربوي المغربي.

- الاعتماد في اعداد المناهج الجهوية والمحلية على متغيرين اساسيين:

أ. المتغير السوسيو- ثقافي : ان يستمد المنهاج المحلي و الجهوي منطلقاته من الخصائص السوسيو-ثقافية للوسط الذي توجد فيه المؤسسة المدرسية، وتتجسد هذه الخصائص في الثقافة المحلية، وأشكال التعبير، والتاريخ المحلي، وغيرها.

ب. المتغير السيكو- بيداغوجي : ان يفتح المنهاج الجهوي والمحلي على خبرة المتعلم وجهده، وعلى تجاربه الشخصية، ويمكنه من المبادرة والفعل لحل مشكلاته التعليمية؛

- ضرورة جعل المدرسة بشكل عام تعمل على تأمين النجاح في الحياة عوض النجاح المدرسي؛
- التركيز في المنهاج الديني على تعليم السيرة النبوية وقصص الانبياء مجردة من المكان والزمان. والتركيز بالأساس على مدخل المعاملات والاخلاق والتنسيق مع مؤسسة المسجد؛
- الحرص في المدرسة وفي التعليم الابتدائي وبتنسيق مع باقي المؤسسات التربوية (الاسرة - المدرسة - الاعلام...) على اكساب المتعلم مناعة ثقافية ولغوية وهوياتية تجعله يكون قادرا على حب وطنه و اصله ثم امكانية اتخاذ القرار و التربية على الاختيار عندما يفتح على باقي العالم في الاسلاك الاخرى.

#### 4 - التدابير المرتبطة بالانتاج:

- تشجيع الانتاج السينمائي التربوي وانتاج الموارد الرقمية؛
- انتاج الكتب والقصص و جمع الثرات الشفوي والذاكرة الجماعية لمنطقة تمازغا؛
- العمل على خلق جوائز وطنية وجهوية في الابداع التربوي ومسابقات ثقافية حول الثقافة الامازيغية؛
- اعداد كتب مدرسية للامازيغية موازية للتعليم الخصوصي؛
- محاولة تسويق المنتوج الامازيغي و تشجيع الترجمة من والى الامازيغية؛
- تشجيع دور النشر على توفير العدة البيداغوجية والمعينات الديدانكتيكية لمنهاج اللغة الامازيغية( بما فيه دلائل الاستاذ والتلميذ) مع ضمان التوزيع الجيد على المكتبات وفي السوق؛

- توفير البرامج التربوية و تشجيع البحث العلمي في الامازيغية في الجامعة؛
- الاطلاع على تجارب الدول الاسيوية مثل اليابان والصين وكوريا... وارسال بعثات للتكوين هناك.

## 5 - التدابير الموازية:

- القطع اولاً مع الارث الاستعماري المحقر للذات المغربية؛
- الايمان بان تدريس الامازيغية هو اهم قرار يميز الاستقلال عن الاستعمار داخل المغرب؛
- الايمان بان العناية بالامازيغية هو اهم قرار للمصالحة مع الذات المغربية؛
- العمل على ايقاف النزيف المادي والثقافي الذي تسببه المدرسة المغربية عن طريق تدمير الثقافة الوطنية وافراغ الوجدان المغربي من مكوناته الواقعية وهويته الحقيقية؛
- ربط واحياء التكامل و العلاقة الجدلية الموجودة بين الثقافة والتربية والتعليم وجعل هاتين الاخيرتين في خدمة الاولى؛
- تشجيع البحث والابداع بالامازيغية عن طريق احداث مسابقات وطنية وجوائز في شتى المجالات؛
- الطفل يحتاج في توازن شخصيته الى تربية علمية وتربية روحية. فالمدرسة يجب ان تتكلف بالتربية العلمية بينما الاسرة بالتربية الروحية.(دور المرأة و الام)؛
- تشجيع محاربة الامية باللغة الامازيغية و خاصة في صفوف النساء بالمدن...

على سبيل الختم:

# ملحق



# مقترحات بشأن الهندسة اللغوية في التعليم المغربي

د. محمد بسطام

عضو المكتب الفيدرالي للفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية

نظرا لأهمية التحكم في اللغات في تجويد التعليمات، ونظرا لكونها المفتاح الأساس للمدرسة الناجحة داخليا وخارجيا، ونظرا لكون الأزمات التي مازال التعليم المغربي يتخبط فيها ناتجة عن سوء التدبير اللغوي السليم، وخصوصا بعد الثمانينيات من القرن الماضي، ونظرا للتنتظير المؤدلج الذي ما فتئ يطغى على جل السجلات والمقترحات والتصورات والمشاريع المؤثرة في الهندسة اللغوية بالمغرب، ونظرا لكون اللغة الأمازيغية تعيش في بلدها وضعا استثنائيا، وخارج أي تصور رسمي منذ الثلاثينيات من القرن الماضي، وحتى نخرج بوضعنا اللغوي المغربي من هذا المأزق الذي وضعته فيها العقليات التي أن الأوان أن تتغير أو تتسحب، ومن أجل تدبير لغوي مغربي محض يتسم بالعدالة والمساواة، ويفتح آفاق التلميذ(ة) المغربي نحو المستقبل، فإن الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية بالمغرب، وفي إطار فعاليتها المدنية الترافعية، تتقدم بهذا المقترح تفعيلاً للدستور وإنصافاً للشخصية المغربية وللعرق المغربي، وفق مضمون مدرسي يربي النشء على مزيد التشبث والاعتزاز بالوطن وبجميع مقوماته الأساسية، بعيدا عن مسلكيات الاستلاب، وذلك من أجل فتح المجال المتدرج، عبر المستويات والمسارات والمسالك الدراسية، للتحكم في اللغتين الوطنيتين الرسميتين: الأمازيغية والعربية، ثم اللغات الأجنبية الأساسية والتكميلية وفق الحاجة، ومن هذا المنطلق، وحيث إن اللغة الأمازيغية واللغة العربية هما رصيد مشترك لكافة المغاربة دونما استثناء أو مفاضلة، وحتى يتم الحسم في السياسة والهندسة اللغويتين بعيدا عن أية ديماغوجية أو استغلال إيديولوجي أو ديني، تقترح الفيدرالية ما يلي:

## 1 - على المستوى التشريعي:

مواصلة ومتابعة إدراج اللغة الأمازيغية في المسارات الدراسية اعتمادا على الوثيقة الدستورية، باعتبارها هي الأصل، وعلى المذكرات الوزارية والأكاديمية والنيابية، واعتمادها من التعلّيمات الأساسية ومادة معممة، مع إجبارية إدراجها في مشاريع المؤسسات والتدابير ذات الأولوية، وذلك في أفق التعجيل بإصدار مرسوم الترسيم والقانون التنظيمي وتنصيب المجلس الأعلى للغات والثقافة المغربية، ومراجعة وثيقة ميثاق التربية والتكوين بخصوص الهندسة اللغوية، وإشراك الفاعلين في الحركة الأمازيغية في المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، والمجلس الأعلى للغات والثقافة المغربية، أسوة بباقي الهيئات والفعاليات الأخرى المشاركة، دون إغفال المصاحبة والمتابعة الميدانية ومحاسبة كل من يعرفل إدراج اللغة الأمازيغية في التعليم.

## 2 - على مستوى الهندسة اللغوية حسب المسارات الدراسية:

- **مسار التعليم الأولى :** يجب إعادة النظر جذريا في هذه المرحلة من التربية والتكوين، على مستوى الفضاء والمضمون والتدريس والتأطير، وذلك بإلحاق إجباريا بالمدرسة الابتدائية العمومية والخصوصية، وأن يخضع الترخيص لإنشاء مؤسساته للمواصفات التربوية والبيداغوجية العصرية، ويتم استثمار الخميرة الأسرية على مستوى اللغتين الأمازيغية والعربية في كل الأنشطة الحس حركية المناسبة لهذه المرحلة المهمة من عمر الطفل، مع تطعيم هذه الأنشطة باللغة الأجنبية الأولى المعتمدة.

- **مسار التعليم الابتدائي :** العمل بمبادئ الإلزامية والتوحيد والتقييم والانسجام على مستوى المضامين والمواضيع والمساواة وتكفؤ الفرص بين اللغتين الرسميتين: الأمازيغية والعربية، تضاف إليهما اللغة الأجنبية الأولى

المعتمدة، مع التركيز أكثر في السنتين: الأولى ( التحضيرية) والثانية على التعلّات الأساسية المتمثلة في التواصل والإنتاج الشفهي باعتماد الخميرة البيئية ومكتسبات التعلّم الأولى، مع تصحيح الأخطاء الشائعة، باعتماد الحوامل البيداغوجية المصورة والرقمية، وكذا الكتابة والقراءة، على أن تبدأ الأنشطة التعيدية المبسطة المتدرجة انطلاقا من السنة الثالثة، مع ضرورة إعادة النظر في القواعد بتأجيل تلك التي لم تعد توظف إلى ما بعد المرحلة الابتدائية،

وذلك بالتركيز أكثر على التقنيات المؤدية إلى الإنتاج باللغة (الإدماج)، دونما أي تعقيد يمكن أن ينفر الأستاذ(ة) والتلميذ(ة)، أما اللغة الأجنبية الأولى المعتمدة، فقد أثبتت التجارب الميدانية أن مرحلة انطلاقتها الرسمية هي السنة الثالثة، ولكي نضمن النجاح الحقيقي، وليس الورقي، لهذه المرحلة المهمة والأساسية من الحياة الدراسية للتلميذ(ة)، لابد من التوحيد والملاءمة بين مضمون الأنشطة والقواعد المبسطة على مستوى الإملائية والتراكيب والصرف والتحويل والتواصل ( التعبير / الإنشاء)، وأن يكون محتوى النصوص المختلفة المشتغل عليها ذو نكهة أدبية مستساغة، تجسد العبقرية المغربية والإنتاج المغربي الفكري والأدبي والتاريخي والتربوي والروحي، مع الانفتاح على التجارب والعبقرات الإفريقية والمتوسطية والكونية، ولكن دونما استلاب.

- مسار التعلّم الإعدادي : العمل على أن تكون المرحلة الإعدادية مكملة للمرحلة الابتدائية بالنسبة للغات الأمازيغية والعربية واللغة الأجنبية الأولى، تضاف إليها اللغة الأجنبية الثانية على سبيل الإعداد لمرحلة الثانوية التأهيلية، مع الحرص على تنويع الموارد اللغوية من خلال اعتماد مراجع وأنشطة ديداكتيكية وعوالم متعددة تستأثر باهتمام التلميذ(ة)، لتساعده على عمليات الإدماج التي تعني الإنتاج اللغوي السليم، بدفع التلميذ(ة) نحو البحث

المؤطر على المدى القصير والمتوسط والبعيد، وليس النقل والنسخ من المواقع الرقمية.

**- مسار التعليم الثانوي التأهيلي :** تعتمد اللغات الأمازيغية والعربية والأجنبية الأولى والثانية في كل المسارات العلمية والتقنية وفي مادة الترجمة، على أن يتم إحداث شعبة أو مسار أو مسلك اللغة والثقافة والحضارة والفنون الأمازيغية في العلوم الإنسانية تؤهل للشعبة الأمازيغية الكاملة في التعليم الجامعي العالي، في أفق إحداث البكالوريا الأمازيغية، وهذا لن يأتى لنا إلا بحذف أو تعديل أو مراجعة أو إصلاح مضامين النصوص الأدبية والتاريخية والعلمية والتقنية التي يتعارض موضوعها وإدراج الأمازيغية في التعليم.

**- مسار التعليم العالي :** يتم إحداث شعبة كاملة المواصفات في التعليم الجامعي العالي على غرار الشعب الأخرى التي تدخل في إطار العلوم الإنسانية، على أن يتم إدراج اللغة والحضارة الأمازيغيتين في الشعب والمسارات الجامعية العلمية والطبية والتقنية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية، وكذا في الأقسام التحضيرية ومختلف المعاهد والمدارس العليا المدنية والعسكرية والأمنية وإدارية والقضائية البرية والجوية والبحرية.

ولكي تنجح المدرسة المغربية العمومية والخصوصية، بجميع مساراتها السالفة، في التدبير التربوي والحضاري لهذه الهندسة اللغوية، لا بد أن تتوفر لها مجموعة من الشروط لها علاقة بنسبة أكثر من 50% بالمضمون الهوياتي والتربوي والبيداغوجي، في علاقتها بالمغربة الحقيقية المرتبطة بما هو إفريقي متوسطي، وبما هو إيجابي على المستوى الإنساني الكوني، بالقطع النهائي مع التجارب المستوردة التي حولت تعليمنا إلى مختبر للتجارب، وإلى مشتل لإنتاج الكسل الفكري والانتهازية والتعامل الميكانيكي مع القضايا العلمية

والروحية دونما أي إعمال للفكر النقدي، أي أن نرتقي بالوضع اللغوي المغربي إلى مستوى التصدير عوض الإبقاء في مستوى التلقي والتنفيذ الأعمى، لأي «منتوج» مستورد، قد يضر أكثر مما ينفع، أي أن ننطلق من الاكتفاء الذاتي المغربي، مما أنتجته العبقرية العلمية والروحانية والإبداعية واللغوية المغربية، دونما أية لهجنة كيفما كان مستواها، ودونما أية إيديولوجية مدينة بالولاء للغير.



# بيان الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية بخصوص التقرير الأخير للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

## المجلس يضع نفسه خارج السياق الحقوقي والدستوري

إن المكتب الفيدرالي للفدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية بالمغرب، وبعد وقوفه على التوجهات والملاحم المزاجية والارتجالية التي يخطط لها وترسم لمستقبل وضع الأمازيغية بالمنظومة التعليمية ببلادنا على ضوء التقرير الذي أصدره المجلس الأعلى للتربية والتكوين خلال شهر ماي بعنوان «رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030» و خاصة ما يتعلق بالتراجع على المكتسبات الضئيلة التي تحققت للأمازيغية في المدرسة العمومية، واستغرابه لربط التقرير إدماج الأمازيغية في قطاع التربية و التكوين بسن قانون تنظيمي، و الاكتفاء في انتظار ذلك، بالانفتاح على التواصل بها في السلك الابتدائي، واستبعادها من المستويين الإعدادي و الثانوي والعالي.

وأمام خطورة هذه الاختيارات المكرسة للتمييز والميزر والمستندة على خلفية إيديولوجية مدمرة لمقومات هويتنا الوطنية، في ظل غياب سياسة تعليمية وطنية واضحة المعالم والأهداف، فإنه يعلن ما يلي:

1. رفضه لإصرار تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين على المفاضلة بين اللغتين الرسميتين، ونعتبر ذلك تكريسا لعدم تكافؤ الفرص بين التلاميذ والتلميذات المغاربة وتكريسا للتمييز العنصري ضد الأمازيغ والأمازيغية.

2. رفضه لأي التفاف أو تأويل غير حقوقي وديمقراطي لإلتزامات الدولة المغربية في مجال حقوق الإنسان وللنص الدستور الذي يقر فصله الخامس برسمية اللغة الأمازيغية.
3. يجدد مطالبته الحكومة بالتعجيل بإدماج الأمازيغية في جميع الأسلاك ووفق مبادئ الإلزامية والتعميم كمادة معمة ومن التعلّقات الأساسية وضمان استخدامها لغة الدرس و التدريس.
4. دعوته الدولة لتحمل مسؤولياتها في رفع الإقصاء والتهميش عن اللغة الأمازيغية لتنبؤا المكانة اللائقة بها عبر تعميمها وحمايتها وتنمية استعمالها وإجباريتها في جميع أسلاك التعليم و في باقي المؤسسات و المرافق العمومية،

الرباط في : 28 ماي 2015

الفدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية بالمغرب عن المكتب الفدرالي